



**مركز البيان للدراسات والتخطيط**  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# الاحتجاجات في العراق ونتائجها

أيمن الفيصل



**سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط**

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2019

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

## الاحتجاجات في العراق ونتائجها

### أيمن الفيصل \*

تستمر وتيرة الاحتجاجات في العديد من المدن العربية والآسيوية في الوقت الراهن، وتتوزع جغرافياً في الشرق الأوسط وآسيا عموماً ولكن أبرزها عربياً في العراق ولبنان، وترتفع أصوات المحتجين فيها مطالبةً بإصلاحات جوهرية في بنية النظام السياسي وطبيعته تارة، وتطالب بتوفير أيسر مقومات العيش، وتوفير فرص عمل، ومعالجة سوء الخدمات تارة أخرى، وترافق هذه الاحتجاجات بين الحين والآخر بعض الأفعال التي تؤثر سلباً تجاه مطالبها المشروعة.

في العراق بدأت موجة الاحتجاجات تتصاعد في بداية شهر تشرين الأول من هذا العام ورافقها حظر للتجوال لعدة أيام في العاصمة بغداد، وقطع خدمات الإنترنت في عموم البلاد، حتى هدأت هذه الموجة قبيل زيارة الأربعين السنوية في عموم المحافظات، ولكن سرعان ما عادت موجة هذه الاحتجاجات إلى الواجهة في 25 من الشهر نفسه متخذة من المحافظات الجنوبية منطلقاً لها لتشهد أعمال عنف وقمع متصاعدة في عدة محافظات كان أبرزها في محافظتي المثنى وذي قار، وشهدت أيضاً حرق العديد من مقر الأحزاب السياسية والفصائل المسلحة في هيئة الحشد الشعبي، وأبدى كثيرون تخوفهم من تصاعد موجة الأعمال التخريبية وغير المنضبطة من أن تؤدي إلى نشوب نزاع مسلح داخلياً قد يخلط الأوراق، ويزهق الأرواح دون الوصول إلى نتيجة.

إن ما يمكن تحديده على مستويات مختلفة لما أظهرته النتائج الأولية لهذه الاحتجاجات المستمرة حتى اللحظة قد يجعلنا أمام مشكلات جديدة أظهرت مدى تراخي المتصدين لها وضعفهم؛ مما سلط الضوء على ضباية الموقف على مستويين حكومي وشعبي في آن واحد.

\* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط

سياسياً: يرى مراقبون أن الأزمة الحالية التي يعاني منها البلاد أثبتت ضعفاً في ممارسة النظام الديمقراطي في العراق، والسعي نحو إيجاد البديل في الوقت الراهن عبر تعديل دستوري، والمطالبة بتغيير نظام الحكم في العراق إلى رئاسي، وتقليص الوزارات المتخمة بالبطالة المقنعة، وإلغاء مجالس المحافظات؛ وهو ما جاء في جلسة مجلس النواب بالتصويت على جملة من القرارات لتهدئة الشارع في جلسته يوم 28 تشرين الأول كان من بينها «إلغاء امتيازات الرئاسات الثلاث، وامتيازات الوزراء، والنواب، والسلطة القضائية، ووكلاء الوزارات، والمديرين العامين، ومن بدرجتهم، وحل مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم»<sup>1</sup>.

لقد أظهرت الأزمة الحالية فشلاً في مفاصل الأجهزة الرسمية وتأثرها بالقرار السياسي نتيجة المحاصصة التي يعاني منها البلد، وعلى سبيل المثال لم تستطع وزارة الاتصالات أن تحجب مواقع التواصل الاجتماعي بمعزل عن قطع خدمة الإنترنت نهائياً إلا بعد إجراء أعمال تكنولوجية خاصة كانت تفتقرها الوزارة على طوال 14 سنة ماضية.

وأظهرت الاحتجاجات أيضاً ضعف الأداء الحكومي، وعدم امتلاك أي مقومات القيادة والإدارة في الأزمة، إذ أوضحت تشتت القرار الأمني وتضارب الصلاحيات بين تشكيلات الوزارة الأمنية الواحدة داخل أجهزتها، فضلاً عن التقاطع في الصلاحيات بينها وبين الوزارات الأخرى، هذا غير وجود قرارات متذبذبة وضعيفة نتيجة افتقار قيادة حازمة وقادرة على التوازن في التعامل في مثل هكذا أزمات، وأفصحت الاحتجاجات عن دور الخطاب السياسي من لدن الجهات السياسية والدينية الذي لا يرتقي لمستوى الأزمة الحالية ومعالجتها؛ مما ولد قرارات ضعيفة لم يخرج منها ما يناسب حجم المسؤولية الملقاة على عاتق أصحاب القرار، إذ أخذوا يتعاملون مع مخرجات هذه الاحتجاجات عبر قطع الطرقات، وخدمة الإنترنت، وفرض حظر التجوال، وعزل المناطق عن بعضها بالحوجز الكونكريتية.

1- مجلس النواب يصوت على تشكيل لجنة لتعديل الدستور وحل مجالس المحافظات والاقضية والنواحي والغاء امتيازات كبار المسؤولين - مجلس النواب العراقي:

http://ar.parliament.iq/2019/10/28/لجنة-لتعديل-مجلس-النواب-يصوت-على-تشكيل-لجنة-لتعديل

استطاعت الأزمة السياسية أن تلقي بظلالها وشل حركة البلد والحياة داخله، على عكس بلدان الديمقراطية الحقيقية التي تكون فيها الاختلافات بأساليب نبيلة داخل أروقة صناعة القرار، ولا تتعداه إلى أكثر من ذلك، إلا آذ تطلب الأمر الضغط من قبل المؤيدين في الشارع وبطرق سلمية ومؤثرة، واستطاعت حركة الاحتجاجات أيضاً أن تلقي بظلالها على الملف الخارجي الذي لم يسلم من نتائج هذه الاحتجاجات، إذ لم يستطع العراق من جمع عدد الأصوات الكافية «لتؤهله من الحفاظ على مقعده في مجلس حقوق الانسان مؤخراً»<sup>2</sup>؛ مما عزى مراقبون إن احداث العنف الأخيرة التي رافقت الاحتجاجات في البلاد ربما قد أثرت في ذلك مما جعل العراق يتمتع بعضوية المجلس بصفة مراقب.

إن الموقف السياسي في العراق معقد وشائك، وقد أبدى محللون ومقربون من الكتل السياسية الرئيسة في البلاد مخاوفهم من الصدام الداخلي بين القوى السياسية، وجعل موجة الاحتجاجات ذريعة لتصفية الحسابات فيما بينهم، وهو ما حذرت منه المرجعية الدينية في خطبتها الجمعة الماضية 25 تشرين الأول، وأوضحت جملة من النقاط التي اشارت فيها إلى ضرورة «رعاية الأموال العامة والخاصة، وعدم التعرض للمنشآت الحكومية أو لممتلكات المواطنين، فضلاً عن المحافظة على سلمية التظاهر لتحقيق المطالب المشروعة، ودعوة القوات الأمنية إلى الحفاظ على أرواح المتظاهرين، وحرص الصفوف أمام التحديات التي يواجهها البلد»<sup>3</sup>، وهو ما أعطى مشروعية غير مباشرة باستمرار الاحتجاجات والحفاظ على سلميتها بغية الضغط نحو تحقيق الأهداف المرجوة منها من جهة، وتفويت الفرصة على الخارجين عن القانون وغير المنضبطين من ضرب الهدف من الاحتجاجات السلمية من جهة أخرى، الذي من شأنه أن يؤدي إلى توسع حالة الانقسام السياسي والمذهبي اجتماعياً بين أبناء البلد.

2- العراق ينتقد إخراج من عضوية مجلس حقوق الإنسان الأممي،

العراق-ينتقد-إخراجه-من-عضوية- /https://aawsat.com/home/article/1953286/ مجلس-حقوق-الإنسان-الأممي

3- الخطبة الثانية لصلاة الجمعة في كربلاء - العتبة الحسينية بتاريخ 25/10/2019

https://www.sistani.org/arabic/archive/26351/

**اقتصادياً:** أدت الأوضاع المضطربة مؤخراً في العراق إلى خلق حالة من الفوضى الاقتصادية في الأسواق، وجشع التجار دون مبرر، واستغلال حاجة الناس للمواد الغذائية وغيرها، وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والاحتياجات الأساسية لدى المواطنين، وكذلك أثرت أزمة الاحتجاجات على حركة البضائع والمواد الإنشائية بين المحافظات وداخل المحافظة نفسها تحت ذريعة الأسباب الأمنية؛ مما ولد حالة من الاستياء والركود الاقتصادي منذ بداية الشهر الحالي، وأدت الاحتجاجات إلى مزيد من الإرباك أمام الاستثمار الأجنبي والمحلي في البلد، فضلاً عن شركات الاستثمار النفطية في وسط البلاد وجنوبه، والخوف من تلكو حركة المشاريع في قطاع الطاقة والتزامات العراق المالية مع الشركات المستثمرة، فضلاً عن القروض التجارية الممنوحة للعراق من «قبل وكالة الصادرات الدولية»<sup>4</sup>، وأثرت حركة الاحتجاجات أيضاً في مجال التربية والتعليم من جانب المدارس الدولية التي تعمل في العراق، وانخفاض نسبة المتقدمين من الأساتذة والعاملين الجدد فيها الذي جاء نتيجة الوضع الأمني الراهن الذي تعيشه البلاد.

**اجتماعياً وأمنياً:** بعد الانتصارات التي حققها العراقيون في حربهم ضد الإرهاب منذ دخول داعش عام 2014 وحتى إعلان النصر عام 2017، وتقديم الكثير في هذا الطريق الذي خطه أبناء الشعب من متطوعين، وأبناء القوات المسلحة بجميع صنوفهم، أصبح واضحاً أن مؤشر الثقة العالية ازداد بين المواطنين والقوات الأمنية التي تم إعادة هيكلتها، وتطوير قدراتها مع الشركاء الدوليين، ولكن المخاوف التي يراها المتابعون للشأن السياسي والأمني من الخبراء المحليين والدوليين نتيجة التوتر الأمني الذي رافق الاحتجاجات منذ انطلاقتها قد يؤدي إلى كسر حاجز هذه الثقة؛ مما قد يولد حالة من الاستياء أو هز الثقة في نفوس المواطنين تجاه هذه القوات نتيجة أعمال القمع التي شهدتها المحافظات المحتجة من قبل القوات الأمنية.

4- لمعرفة المزيد عن اعمال هذه الوكالة:

فضلاً عن ذلك فإن واحدة من نتائج الاحتجاجات التي ما تزال مستمرة حتى اليوم أنها ولدت الكثير من القتلى والجرحى في صفوف المحتجين في محافظات مختلفة، وتساعد الغضب تجاه ذلك، وهنا تضعنا هذه النتيجة أمام تساؤل مهم، هو: من سيتحمل مسؤولية إراقة هذه الدماء؟ إذا ما علمنا أن المجتمع العراقي مجتمع عشائري وأن الأطراف في هذه الاحتجاجات (المحتجين والقوات الأمنية) يواجهون بعضهم بعضاً بنحو مباشر، وأن الجميع يعرف بعضه الآخر؛ وهنا قد يلجأ الطرفان إلى استخدام الضغط العشائري للانتقام أو للتأثر، ومثال ذلك ما حصل في مدينة العمارة من مقتل أحد قادة الفصائل في الحشد الشعبي، وإعلان الجهة التي ينتمي إليها بأنها ستحاسب الجناة على وفق القانون والتأثر له؛ وهنا نكون أمام إراقة دماء جديدة بين أبناء الوطن الواحد.

### المحصلة

إن ما يمر به البلد من حالة التوتر الذي أثر في مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية قد تستمر إلى وقت غير معلوم، فمطالب المحتجين كثيرة ومتشعبة وغير موحدة، والمواقف السياسية متذبذبة وتنم عن انخيار الاتفاقيات والتحالفات فيما بينها تبعاً للمكاسب السياسية التي خسرتها اطراف وكسبتها أطراف أخرى، وهذا من شأنه أن يؤثر على أي عملية تشريعية أو تنفيذية مستقبلية على مستوى التعديلات الدستورية، أو الملفات الخدمية وصولاً إلى طبيعة التحالفات السياسية بين مختلف المكونات وقانون الانتخابات، أو حتى إعادة فتح ملفات سابقة مثل التوازن في مؤسسات الدولة، أو حصر السلاح بيد الدولة.

إن الأمور قد تذهب باتجاه الاستماع إلى مطالب المحتجين المشروعة وتنفيذها، وهو ما سيحقق شيئاً من الهدوء النسبي إذا كانت هناك ضمانات تُساعد في تنفيذ هذه المطالب على وفق القانون والتعليمات النافذة، أو الذهاب باتجاه سحب الثقة من الحكومة وحل البرلمان نفسه والدعوة إلى انتخابات مبكرة في مدة أقصاها (60) يوماً؛ ومما قد يأتي بنتائج انتخابات حاسمة يمكن تشكيل حكومة أغلبية سياسية من خلالها تتمتع بدعم برلماني واضح، وقد يُساعد الحراك

الشعبي الحالي نتيجة الاحتجاجات الأخيرة إلى مشاركة واسعة من الشباب في الانتخابات القادمة وقد تقود التعديلات الدستورية المقترحة من قبل البرلمان إلى تغيير المناخ السياسي في البلاد بنحو كامل الذي سيساعد في نشوء قوى سياسية جديدة حاملة لمشروع الإصلاح في المرحلة المقبلة.

إن السياقات الدستورية التي بينها المادة (64) من الدستور العراقي إن «الانتخابات المبكرة تستدعي أن يوافق رئيس الجمهورية على طلب من رئيس مجلس الوزراء على حل البرلمان، والدعوة لانتخابات مبكرة خلال 60 يوماً، وهذا لن يتحقق إلا بتصويت مجلس النواب على حل المجلس بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، أي بأغلبية 165 صوتاً، وتعتبر الحكومة مستقيلة وتتحول إلى حكومة تصريف أعمال»<sup>5</sup>.

إن تحوّل الحكومة إلى حكومة تصريف أعمال سيؤدي إلى مشكلات جديدة من بينها عدم تمرير الموازنة، والتوقف عن التوقيع على عدد من المشاريع الجديدة والقوانين المطلوب تشريعها بأسرع وقت التي يُطالب بها المحتجون في الوقت الراهن، وتغيير المفوضية العليا للانتخابات وقانون الانتخابات، فضلاً عن توقف صلاحيات الوزراء للبت في القرارات الوزارية التي تمس حياة المواطن.

إن السعي نحو اتباع آليات قانونية وأكثر ديمقراطية عبر أطر دستورية وآليات عملية وواقعية ربما هي أحد الوسائل للخروج من الأزمة الحالية، التي من شأنها المساعدة في بناء مناخ سياسي جديد يُساعد في إنشاء أحزاب أو تيارات جديدة لتقود عملية التغيير المنشود في المرحلة المقبلة.

والأهم هنا أن العراق قد مر بأزمات أكثر وقعاً من هذه وقد تجاوزها، وهو ما سيحدث في الوقت الراهن؛ لأن هذه الاحتجاجات أو التظاهرات هي وسيلة من وسائل الديمقراطية المشروعة التي يمارسها الشعب بالتعبير عن رأيه بطريقة سلمية التي كفلها له الدستور.

5- دستور جمهورية العراق لعام 2005،